

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

- قوله إلا أن يغرز به بإبرة أو شوكة ونحوهما في غير مقتل فيموت في الحال ففي كونه عمدا وجهان .
- وأطلقهما في الهداية والمذهب والمستوعب والخلاصة والمغني والكافي والهادي والمحرم والشرح والرعائيتين والزركشي والفروع .
- أحدهما يكون عمدا وهو المذهب .
- وهو ظاهر كلام الخرقى فإنه لم يفرق بين الصغير والكبير وصحه في التصحيح .
- وجزم به في الوجيز والحاوي الصغير إلا أن تكون النسخة مغلوبة .
- قال في الهداية هو قول غير بن حامد وصحه الناظم .
- والوجه الثاني لا يكون عمدا بل شبه عمد .
- وهو ظاهر ما جزم به في المنور .
- واختاره بن حامد وقدمه في تجريد العناية وشرح بن رزين .
- قوله وإن بقي من ذلك ضمنا حتى مات فهو عمد محض .
- هذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب وقطع به كثير منهم .
- قال المصنف هذا قول أصحابنا .
- وقدمه في المغني والشرح والفروع وغيرهم .
- وفيه وجه لا يكون عمدا .
- قوله أو كان الغرز بها في مقتل كالفؤاد والخصيتين فهو عمد محض بلا نزاع .
- قوله وإن قطع سلعة من أجنبي بغير إذنه فمات فعليه القود بلا نزاع